

تكاسي تطبيقات الموبايلات مدير النقل الطرقي لـ «الوطن»: خدمة آمنة والتعرفة محددة مسبقاً

١٨ شركة خاصة تقدمت للترخيص لتقديم خدمة النقل الإلكتروني في عدد من المحافظات

| محمود الصالح

كشف مدير النقل الطرقي في وزارة النقل محمد الأسعد أن عدد الشركات الخاصة التي تقدمت بطلبات للحصول على ترخيص لتقديم خدمة على تطبيق النقل الإلكتروني بلغ ١٨ شركة حتى الآن حصل منها على ترخيص نهائي شركتان فقط.

وفي تصريح لـ «الوطن» أكد الأسعد أن هذا التطبيق حضاري ويعتبر من الخطوات الرائدة لتوفير أفضل خدمة آمنة للمواطنين، حيث يستطيع أي شخص إرسال عائلته أو أغراض مع السيارة بكل أمان وطمانينة لأن هذه السيارة متابعه ومعروفة من الشركة المشغلة.

وأضاف: كما أن هناك تتبعاً لحظ سيرها على برنامج «GPS»، وبالتالي فهي تحقق الخدمة الآمنة والمحددة التعرفة مسبقاً، موضحاً أنه في البداية يحصل طالب الترخيص على موافقة الهيئة الناظمة للاتصالات وبعد ذلك يحصل على موافقة وزارة النقل بعد تقديم الوثائق اللازمة المذكورة في التعليمات التنفيذية للقانون والحصول على الترخيص الإداري من المحافظة المختصة.

وأضاف: السائق الذي يعمل وفق التطبيق



لا يحق له نقل ركاب مثل السيارة العامة، ويمنح عليه وفق التطبيق حصراً ويتم إلغاء الترخيص له في حال المخالفة، ويتم منح السيارة كمية البنزين وفق السيارات الخاصة ولا تمنح أي كمية إضافية ويتم دراسة الأسعار من الشركة ومن لجنة مختصة تضم ممثلين عن وزارتي النقل والتجارة الداخلية.

للشركات التي تسعى للترخيص أم للمواطنين الذين يملكون سيارات خاصة ويعملون على أساسه.

ويبين أنه يجري الترخيص للعمل على تطبيقات النقل الإلكترونية ويسمح من خلالها للمركبات الصغيرة والمتوسطة المسجلة بالفئة الخاصة «١٠ ركاب وأقل» بالعمل بنقل الركاب بواسطة نظام التطبيق الإلكتروني.

ولفت الأسعد إلى أن مزاي هذا القانون تتمثل في تخفيف الإزعاج؛ وخلق فرص عمل جديدة، وتنظيم الخدمة في إطارها القانوني السليم؛ ويؤمن الأمان؛ والدخل الإضافي لأصحاب المركبات الخاصة، وقد تم الترخيص لعدد من الشركات وهي تعمل الآن.

وأضاف: كما ينظم القانون خدمة النقل للمركبات الخاصة ويضعها في إطارها القانوني، بهدف الحد من عشوائية هذه الخدمة ومخاطرها، وتأمين حقوق الركاب وأصحاب المركبات وضمان سلامتهم، بالإضافة إلى وضع ضوابط تحدد المسؤوليات، مشيراً إلى أن دراسة الأسعار تتم من الشركة ومن لجنة مختصة تضم ممثلين عن وزارتي النقل والتجارة الداخلية.

وأشار إلى أن العمل مستمر وفق تطبيق برنامج نقل الركاب الإلكتروني الصادر بالمرسوم رقم ١٦ لعام ٢٠٢١، وهناك إقبال ملحوظ على الاستفادة من مزاياه سواء الداخلية.

وأشار إلى أن العمل مستمر وفق تطبيق برنامج نقل الركاب الإلكتروني الصادر بالمرسوم رقم ١٦ لعام ٢٠٢١، وهناك إقبال ملحوظ على الاستفادة من مزاياه سواء الداخلية.

وأشار إلى أن العمل مستمر وفق تطبيق برنامج نقل الركاب الإلكتروني الصادر بالمرسوم رقم ١٦ لعام ٢٠٢١، وهناك إقبال ملحوظ على الاستفادة من مزاياه سواء الداخلية.

مريود: اخفاق أخلاقي عند السائقين الذين خالفوا في تقنية «GPS»

أعضاء في مجلس محافظة القنيطرة: أزمة النقل معضلة ملأى بالطلاسم وهناك من يضع «العصي بالدواليب!»

القنيطرة - خالد خالد

اشتكى الكثير من أبناء القنيطرة من استعصاء أزمة النقل وعدم قدرة المحافظة على الحل وخاصة على خط القنيطرة - دمشق، ومعاناة الطلاب والموظفين وأبناء المحافظة نتيجة غياب الأليات وسوء التنظيم في أحيان كثيرة، مبيّن أن أزمة النقل تتفاقم في ظل غياب عدد كبير من وسائل النقل عن الخطوط الخارجية والداخلية وتقلص رحلات باصات النقل الداخلي التابعة لمجلس مدينة القنيطرة.

ولفتوا إلى أن محافظة القنيطرة عجزت عن فك طلاسم أزمة النقل بين دمشق والقنيطرة وخاصة أيام العطل وبداية الأسبوع ونهايته، حيث تصاب المحافظة بنشل شبه كامل نتيجة غياب وسائل النقل الخاصة العامة وانقطاع السبل بهم للوصول إلى أعمالهم ومنازلهم، متمهين المعنيين بالمحافظة بأنهم يعيدون كل البعد عن

الواقع وإغفال واقع النقل وعدم تسيير أكثر من باص من باصات مجلس مدينة القنيطرة يومي الجمعة والسبت والعطل الرسمية.

ورأى الكثير من أبناء القنيطرة أن المعاناة ستبقى قائمة وطويلة ولن يجد المعنيون حلاً أو طريقاً للخروج من هذا الواقع الصعب الذي يزداد سوءاً، مؤكداً أنه رغم جولات المحافظ على مركز الانطلاق المتكررة ولقاءه السائقين والتفافية والمواطنين، إلا أن تلك الإجراءات لم تؤت ثمارها وأزمة النقل مستحيلة الحل «مكائك راوح»؟

من جهته أكد عضو مجلس المحافظة يوسف مريود أنه تم إلغاء القبض على عدد من سائقي السرافيس بسبب وضع عدة أجهزة (GPS) في سياراتهم، معتبراً أن هذا



واشكت عضو مجلس المحافظة سناء محمد من واقع النقل، حيث طرحته أكثر من مرة في جلسات المجلس لكن بعض الزملاء لا يأخذون الموضوع على محمل الجد، بل باستهتار وتسمع تعليقات ليست ببعيناً، مؤكداً أنها عانت الأسبوع الماضي من موضوع النقل من المحافظة إلى دمشق.

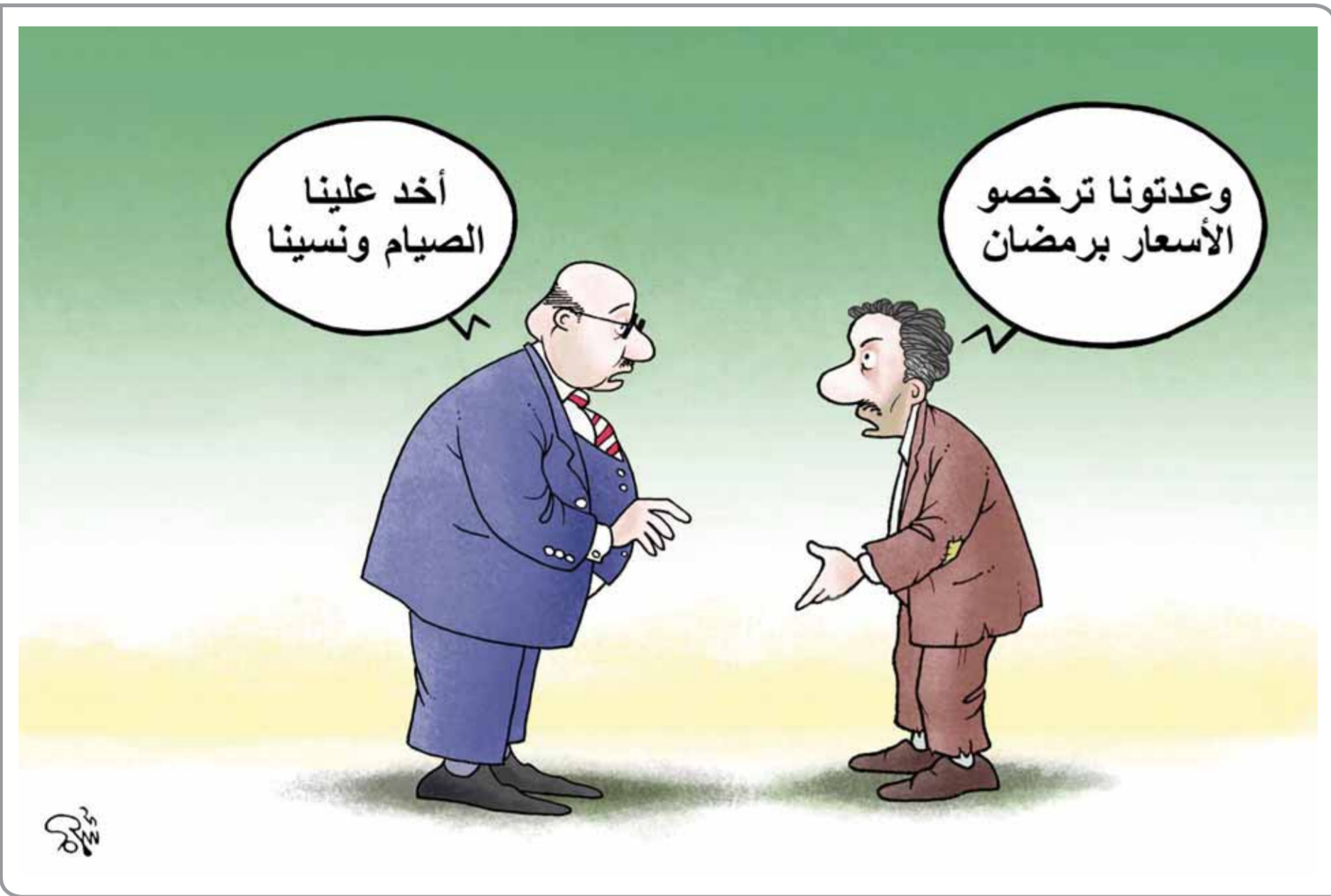
ولم يخف عضو المكتب التنفيذي لقطاع النقل حسن حمدي البكر إزراك المعنيين لوجود أزمة نقل ما زالت تعاني منها محافظة القنيطرة، وهذا الواقع هو حال أغلب المحافظات وليس مقتصر على القنيطرة، رغم الجهود التي تبذلها لجنة نقل الركاب لتخديم المواطنين على كل الخطوط بالشكل المطلوب وتوجيهات المحافظ اليومية بتأمين نقل باصات المجلس بطاقتها القصوى.

وأشار عضو المكتب التنفيذي إلى وجود ٧٨ سرافيساً على خط خان أرتبة-السورية منها من يعمل ثلاث سفرات والبعض لسفرتين أو سفرة واحدة، على حين أن عدد السرافيس التي تعمل على الخطوط الداخلية ١٨٧ سرافيساً، أما عدد باصات مجلس مدينة القنيطرة العاملة على خط دمشق فهي ٥ ويتوقع العدد إلى ١٠ وقت الذروة والضرورة.

وأكد وجود ضغط كبير على باصات النقل الداخلي التابعة لمجلس المدينة بهدف تخديم أكبر عدد ممكن من المواطنين، مضيفاً: إن مصلحة النقل تتدخل ويشكل دائم وقت الذروة وعند الإزدحام الكبير وتغيب السرافيس عن الخط المحدد لها بتسيير باصات إضافية، حيث تعمل باصات المجلس بطاقتها القصوى.

والمشكلة أننا أصبحنا نحتاج إلى مراقب على من يقترض به تطبيق القانون. وأضاف: لقد تعبنا ونحن نطالب السرافيس ولكن لم نصل إلى نتيجة، ويبدو أن أزمة السرافيس معضلة مستحيلة الحل؟

ويجب معرفة «من يريد وضع العصي بالعجلات» ويفترض أن تتم المعالجة بالسرعة القصوى لأزمة النقل بالقنيطرة وهذا الأمر يرسم المحافظ وقائد الشرطة وعضو المكتب التنفيذي المسؤول ومدير النقل.



استنفا الكوادر في «زراعة» حماة لمكافحة

السونة والصدأ ودودة الزرع والنطاطات تهدد القمح في محافظة حماة!

حماة - محمد أحمد خبازي

بيّن العديد من مزارعي القمح في حماة والغاب لـ «الوطن»، أن مساحات واسعة من أراضيهم المزروعة بالقمح، غزتها حشرة السونة ودودة الزرع، فيما أصيبت حقول أخرى بمرض صدأ القمح والتبقع السيئوي. وأوضح أن حقولاً بأكملها مهددة بالتلف إذا لم تتكف الجهات المعنية حملات مكافحة، ويسارع وقت ممكن ويطرق مجدية لحماية المحصول من هذه الآفات، التي من الممكن أن تفتك بالمحصول، وهو ما يعني ضياعه وخسارة تعبهم وجهدهم وتكاليف العملية الزراعية.

ومن جهته بيّن مدير وقاية الثروة النباتية في الهيئة العامة لإدارة وتطوير الغاب وفتح نروف لـ «الوطن»، أن المساحة المزروعة بالقمح المروري والبيع في المناطق الأمانة بالغاب نحو ٤٤٣٨٠ هكتاراً، من أصل المخطط لزراعته نحو ٥٥٥٤١ هكتاراً وبنسبة تنفيذ ٨٠ بالمئة.

وأوضح أن المساحة المزروعة بالقمح المروري في المناطق الأمانة نحو ٤٢٥٥٢ هكتاراً من المخطط لزراعته ٥٢٥٤٧ هكتاراً، وأما المساحة المزروعة بالقمح البعل في المناطق الأمانة نحو ١٨٢٨ هكتاراً من أصل المخطط لزراعته ٢٩٩٤ هكتاراً.

وأكد وجود ضغط كبير على باصات النقل الداخلي التابعة لمجلس المدينة بهدف تخديم أكبر عدد ممكن من المواطنين، مضيفاً: إن مصلحة النقل تتدخل ويشكل دائم وقت الذروة وعند الإزدحام الكبير وتغيب السرافيس عن الخط المحدد لها بتسيير باصات إضافية، حيث تعمل باصات المجلس بطاقتها القصوى.

على الصعيد الفردي قد تكون كبيرة بالنسبة للمزارعين. ولفت إلى أن كوادر الهيئة تتخذ كل إجراءات مكافحة للنطاطات «جراة الحقل» بجانب الطرقات والمصارف المائية وأطراف الحقول. وأمراض دون العتبة الاقتصادية، وتسببها لإدارة وتطوير الغاب أوفسى وسوف



زراعة القمح فيها وهي بحاجة للمكافحة فوراً، والإصابة بمرض صدأ القمح الأصفر وضرورة مكافحة البؤر المصابة، بالإضافة لمكافحة حواف الطرق والمصارف وأطراف الحقول المصابة نتيجة انتشار النطاطات بكثافة عالية.

وذكر وسوف أن جولات المعنيين بالتجري والمكافحة، شملت بعض الحقول التي رشت بمبيد أعشاب حديث، وأظهرت حساسية تجاه المبيد أو خلط عدة مبيدات مع بعضها، ووجود بعض الحقول المغورة وبقدان للمحصول نتيجة الغمر.

وأكد جاهزية الهيئة لعمليات مكافحة الآفات وصدأ القمح، فكل مستلزمات الحملة متوافرة من معدات وتجهيزات وآلات وجراررات ومبرشات.

وذكر وسوف أنه تم عقد اجتماع في المركز التقني بالسقيبية مع الفعاليات الزراعية في منطقة الغاب بحضور مدير وقاية النبات بالوزارة، وتم تأكيد ضرورة متابعة الحقول خلال هذه المرحلة بسبب الظروف المناسبة لانتشار الأمراض الفطرية، وحشرة السونة حيث تتوافر المبيدات اللازمة لمكافحة، ومكافحة دودة الزرع بالمبيدات المناسبة «مانعات تغذية»، ومبيدات حشرية جهازية، ومن جانبه بيّن مدير زراعة حماة أشرف باكير أن المديرية مستفزة بكل كوادرها لمراقبة حشرة السونة ومكافحتها، حيث تبين وجود إصابات في حقول حماة بحاجة للمكافحة.

الريفي والجيد والعزيبية وشطحة وتبع الطبيب، وحقول شركة غنق. ولفت وسوف إلى أنه تبين وجود إصابة بحشرة السونة، وتتطلب المكافحة عند الوصول إلى العتبة الاقتصادية، وإصابة بحشرة دودة الزرع وخاصة في قرية الجيد حيث لا يتم اتباع بورة زراعية وتكرار